

Distr.: General  
1 September 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 20/51.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/150

101023 051023 23-16947 (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت

موجز

يستند هذا التقرير، المقدم من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت، إلى تقريره السابق ويغطي التطورات، أساسا التي حدثت في الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس 2023.

## أولا - مقدمة

- 1 - يرد في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/51، موجز للتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في أفغانستان، أساساً التي حدثت بين شباط/فبراير وآب/أغسطس 2023. وهو يستند إلى تقرير المقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين (A/77/552)، فضلاً عن تقاريره المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان.
- 2 - وحتى الآن، قام المقرر الخاص بثلاث بعثات إلى أفغانستان منذ توليه الولاية في أيار/مايو 2022، كانت من بينها بعثة مشتركة مع رئيس الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023.
- 3 - وخلال هذه البعثات، زار المقرر الخاص ولايات كابول ومزار الشريف وقندهار وباميان وبنجشير. والتقى بالعديد من أصحاب المصلحة واستقبله كبار المسؤولين بحكم الأمر الواقع، بمن فيهم نواب رئيس الوزراء بالنيابة والوزراء وكبار المسؤولين على مستوى الولايات. ويعرب المقرر الخاص عن تقديره لتعاون السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مع الولاية، بما في ذلك تقاريرها الخفية المقدمة رداً على رسائله وتقاريره.
- 4 - وقد انخرط المقرر الخاص أيضاً في تفاعلات منتظمة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة خارج البلد، من خلال المشاركة في أحداث شخصية وعبر الإنترنت.

## ثانياً - معلومات أساسية

- 5 - منذ استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021، استمرت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في التدهور. وفي حين أن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع قد قيدت أو انتهكت مجموعة واسعة من الحقوق، فإن أبرز مثال على ذلك هو التقليل الشديد لحقوق النساء والفتيات. فقد أصدرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع العديد من المراسيم والتعليمات التي حرمت النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم والعمل وحرية التنقل والمشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتشمل هذه القيود حظر عمل النساء الأفغانيات في المنظمات غير الحكومية في كانون الأول/ديسمبر 2022 وفي الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2023، مما كان له أثر سلبي على العمليات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وانتهكت بشكل ممنهج الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، بما في ذلك حرية التعبير والرأي والتجمع، والحق في الحياة والسلامة البدنية وإمكانية الوصول إلى العدالة، وحقوق الأقليات، مما أثر على المجتمع بأسره. ولا يزال الحيز المدني يتقلص، ولا يزال نشطاء المجتمع المدني والصحفيون والمتظاهرون السلميون يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء المعاملة. ففي 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعلنت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع عن إعادة العمل بعقوبات القصاص (الجزء من جنس العمل) والحدود (الجرائم ضد الله)، مما يعني أن تطبيق عقوبة الإعدام في الأماكن العامة قد استؤنف، إلى جانب العقوبات اللاإنسانية والمهينة الأخرى<sup>(1)</sup>. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تعرّض عدد كبير

(1) وكالة الأنباء الفرنسية في كابول، "المرشد الأعلى الأفغاني يأمر بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية"، الغارديان، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهو متاح في الموقع [www.theguardian.com/world/2022/nov/14/afghanistan-supreme-leader-orders-full-implementation-of-sharia-law-taliban](http://www.theguardian.com/world/2022/nov/14/afghanistan-supreme-leader-orders-full-implementation-of-sharia-law-taliban).

من الأفراد للجلد العلني، من بينهم 74 رجلا و 58 امرأة وصبيان، بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ونيسان/أبريل 2023<sup>(2)</sup>.

6 - ولا تدعي طالبان أن سياساتها ضرورية للاعتقال للشريعة فحسب، بل تدعي أن تلك السياسات تحظى أيضا بشعبية لدى الأفغان الذين يعيشون في البلد. ويعترض على ذلك بشدة الأفغان الآخرون الذين يقاومون حكم طالبان. ومما لا شك فيه أن استمرار قمع حقوق المرأة كان له أثر سلبي على شعبية طالبان محليا. كما أنه أوجد عقبات رئيسية أمام أي خطوات نحو اعتراف المجتمع الدولي.

7 - وقد فشلت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في إنشاء إدارة تشمل النساء وكل الجماعات الإثنية والدينية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الإدارة القائمة بحكم الأمر الواقع تتألف بالكامل من رجال، معظمهم من إثنية البشتون. ويبدو أن زعيم طالبان، هيبه الله أخوندزاده، يحكم قبضته المباشرة على شؤون الدولة، ولا سيما قطاعي الأمن والاستخبارات، وأصبحت التغييرات في المسؤولين القضائيين والأمنيين والمدنيين، ولا سيما على الصعيد دون الوطني، أكثر تواترا. كما أنه نقل مكتب المتحدث باسم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع من كابول إلى قندهار وأنشأ مجالس دينية تتمتع بسلطة صنع القرار في أكثر من 20 ولاية.

8 - ويقدر أن 85 في المائة من الأفغان يعيشون تحت خط الفقر، ويعترض تقديم المساعدة الإنسانية لضغوط. وبعد مضي أكثر من نصف العام، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2023<sup>(3)</sup> تعاني من نقص حاد في التمويل بحيث تم تلقي 744 مليون دولار فقط حتى 31 تموز/يوليه، وهو أقل من نصف المبلغ (1,49 بليون دولار) الذي تم استلامه حتى نفس الوقت من عام 2022. كما أدى الحظر المفروض على العملات الأفغانية في مجال المعونة إلى تكاليف مالية وتشغيلية إضافية تتطلب قدرا أكبر من المرونة والتمويل من الجهات المانحة. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من أن التمويل سينفذ بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023 نتيجة لانخفاض التمويل من المانحين، مما قد يؤثر تأثيرا إضافيا على ملايين الأفغان<sup>(4)</sup>.

9 - وقد سمع المقرر الخاص مرارا من نساء ورجال أفغان أن توزيع المساعدة كثيرا ما يكون متفاوتا وقد يكون صعب المنال، ولا سيما بالنسبة لمجموعات الأقليات والمسنين والأسر المعيشية التي تعيلها نساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وأن التوزيع يحدث لصالح مؤيدي طالبان فيما يقال. ويؤثر الحظر المفروض على الموظفات على فعالية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في تقديم الخدمات للنساء والفتيات، مما يؤدي إلى تضيق نطاق التركيز وانخفاض مستوى فهم احتياجات السكان المتضررين.

(2) انظر الرابط <https://unama.unmissions.org/corporal-punishment-and-death-penalty-afghanistan>.

(3) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/afghanistan/afghanistan-humanitarian-response-plan-2023-march-2023>.

(4) انظر الرابط <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/wfp-set-run-out-money-food-assistance-afghans-october-2023-06-30/>.

## ثالثا - حالة حقوق الإنسان

### ألف - النساء والفتيات

10 - في 19 حزيران/يونيه 2023، قدم المقرر الخاص والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات تقريرا مشتركا عن حالة النساء والفتيات في أفغانستان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين (انظر A/HRC/53/21). ويقدم هذا الفرع معلومات مستكملة عن حالة النساء والفتيات ويؤكد الأثر المحتمل للتعدي الشديد الذي لا مثيل له على حقوق النساء والفتيات في البلد وأثاره على السلام والأمن.

11 - وقد أوجز التقرير المشترك الروابط بين تدهور حالة سبل العيش وانعدام الفرص وتدهور الصحة العقلية بين النساء والفتيات، فضلا عن الزيادة الكبيرة في زواج الأطفال والزواج القسري. وأُعرب في التقرير أيضا عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد العنف العائلي والقتل المتصل بنوع الجنس وعدم إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية والعدالة، مما أسهم في إدامة العنف ضد المرأة والإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

12 - وفي تموز/يوليه 2023، أعلن الوزير بحكم الأمر الواقع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن أي شخص يجبر امرأة أو فتاة على الزواج سيحاكم، ووفقا لتقارير إعلامية، أصدرت الوزارة تعليمات إلى جميع مديرياتها بأن تحيل إلى المحاكم أي حالات لا يحترم فيها الرجال حقوق المرأة، وفقا للشريعة. وكانت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع قد أصدرت بالفعل مرسوما، في كانون الأول/ديسمبر 2021، بشأن القوانين المدنية المتعلقة بالمرأة، بما في ذلك حظر الزواج القسري وحقوق المرأة في الميراث. ومع ذلك، وبالنظر إلى انعدام سيادة القانون وحظر عمل النساء في مهنة المحاماة، على الرغم من أن كثيرات منهن مؤهلات لذلك، لا يوجد، في الممارسة العملية، أي سبيل للجوء إلى العدالة بالنسبة للنساء والفتيات ضحايا الزواج القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف.

13 - ومنذ حزيران/يونيه 2023، زاد استبعاد النساء بدرجة أكبر من القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في 26 حزيران/يونيه، حظرا على صالونات وخدمات التجميل النسائية اعتبارا من 25 تموز/يوليه، مما أثر على نحو 60 000 شركة تملكها نساء. وفي أواخر حزيران/يونيه، تلقت مراكز تدريب المعلمين إخطارا بإغلاقها الوشيك، مما أثر على نحو 4 000 مدربة وموظفة، سيعاد توظيفهن، وفقا لوزارة التعليم القائمة بحكم الأمر الواقع. وفي تموز/يوليه، فصلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية القائمة بحكم الأمر الواقع 469 معلمة ومديرة وموظفة من رياض الأطفال.

14 - كما تمنع النساء من الانخراط في أنشطة مهنية غير مدفوعة الأجر مثل التحدث إلى وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، منذ 27 أيار/مايو، يُحظر على النساء المشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية عندما يكون مقدمو البرامج من الرجال. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في ولاية هلمند حظرت، في تموز/يوليه، استخدام أصوات النساء في البث العام لوسائل الإعلام المحلية.

15 - وعلى الرغم من استمرار النساء في الاحتجاج من أجل حقهن في العمل، فضلا عن الدراسات الاستقصائية التي تشير إلى وجود تأييد واسع النطاق لحق المرأة في العمل<sup>(5)</sup> ووعده السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بخلق 1 000 فرصة عمل للأرامل، فقد زعم نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية بحكم الأمر الواقع في تموز/يوليه أن 95 في المائة من المواطنين لا يريدون أن تعمل المرأة في المجتمع، وأن أولئك الذين يؤيدون عمل المرأة يستغلهم الاجانب.

16 - والقيود الإضافية الأخيرة التي فرضت على عمل النساء خارج المنزل، كما هو الحال في قطاعي الإعلام والتجميل، إلى جانب الحظر السابق المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، تشير إلى استمرار تضيق النشاط الاقتصادي المسموح به للمرأة خارج المنزل.

17 - وقد أكدت النساء في أفغانستان مرارا وتكرارا أن أولوياتهن الرئيسية في السياق الحالي هي التعليم والعمالة. فالعمل خارج المنزل ضروري للاستدامة المالية والنمو الاقتصادي للفرد والأسرة. فوفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان 2023"، تشير التقديرات في عام 2022 إلى أنه إذا منعت النساء اللواتي تشملهن العمالة الرسمية من العمل، فإن دخل الأسرة للفرد سينخفض بمقدار النصف تقريبا في المتوسط. كما يوفر العمل فرصا للأفراد للاعتراف بمواهبهم ورؤاهم وجهودهم، مما يجعل حياتهم أكثر إشباعا. وتبين البحوث أيضا أن المرأة التي تعمل خارج المنزل لها تأثير إيجابي على أطفالها، وكذلك على الصحة البدنية والعقلية للمرأة<sup>(6)</sup>. وبدون الحصول على دخل منتظم، تعتمد النساء في أفغانستان وأسرهن بشكل متزايد على المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، من المفارقات أن وصول المعونة إلى النساء وأسرهن تقل أرجحيته نتيجة لاستبعاد النساء من القوى العاملة كموردات للمعونة. فالقيود التراكمية والتصريحات العامة بشأن عمل المرأة تبعث برسالة واضحة مفادها أنه لا ينبغي رؤية المرأة علنا أو أن تكون مستقلة اقتصاديا أو مسؤولة ماليا عن أسرتها، بغض النظر عن الخسائر التي تلحق بها وبأسرتها ومجتمعها نتيجة لذلك.

18 - وفي أيار/مايو، منعت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قندهار النساء من زيارة الجبانات والمقابر والأضرحة. وعلاوة على ذلك، منعت النساء، في آب/أغسطس، من زيارة منتزه باند أمير الوطني في ولاية باميان. وكما ذكر سابقا، يحظر على النساء الحصول على التعليم بعد المرحلة الابتدائية، والتردد على الحمامات العامة، والصالات الرياضية، والحدائق. ويساور المقرر الخاص القلق أيضا لأن إغلاق صالونات التجميل النسائية يحرم النساء والفتيات أيضا من أحد الأماكن الاجتماعية الآمنة القليلة المتبقية لهن. وهذه الممنوعات، إلى جانب "الحجاب اللائق" الإلزامي - الذي يتطلب (أ) ارتداء الشدادي (ثوب أسود يخفي ملامح الجسم) (ب) تغطية الوجه أو (ج) عدم مغادرة المنزل دون ضرورة - وسياسات المحرم (مرافقة أحد أفراد الأسرة الذكور)، تشكل تحديات أمام النساء العاملات للبقاء في العمل وتحد من الأماكن التي يمكن للنساء والفتيات أن يكن فيها خارج منازلهن بشكل قانوني وأسباب ذلك.

(5) انظر الرابط <https://asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/2023-06/af-Consultation-report-UNWomenIOMUNAMA-130623.pdf>

(6) انظر الرابط <https://hbswk.hbs.edu/item/kids-of-working-moms-grow-into-happy-adults> و [www.news-medical.net/news/20191218/Working-women-have-better-physical-health-than-non-workers-later-in-life.aspx](http://www.news-medical.net/news/20191218/Working-women-have-better-physical-health-than-non-workers-later-in-life.aspx)

19 - وهذا الخنق المتعمد والعام لحقوق النساء والفتيات هو إهانة للإنسانية. وقد خلص المقرر الخاص والفرق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات في تقريرهما المشترك إلى أن حرمان طالبان الشديدين للنساء والفتيات الأفغانيات من الحقوق الأساسية "يثير قلقا بالغا" من أنهن "يُستهدفن بالاضطهاد الجنساني". كذلك، أشاروا إلى أن حالة النساء والفتيات استلزمت إجراء مناقشة مشروعة بشأن تطبيق نوع الجنس على تعريف الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري، وأوصوا بأن يصدر مجلس حقوق الإنسان تقريرا محددًا عن هذه المسألة.

20 - والأزمة الإنسانية في أفغانستان مستمرة بلا هوادة، مما يؤدي إلى زيادة الضعف والتعرض للاستغلال وسوء المعاملة والتطرف. ولا يزال تدهور حالة حقوق الإنسان يدفع إلى تشريد الأشخاص الباحثين عن الأمان والحماية، ولا سيما النساء والفتيات. وقد أصبحت أفغانستان بالفعل مصدرا رئيسيا للاجئين، ويؤدي التعدي المستمر على حقوق الإنسان للمرأة، إلى جانب الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، إلى تدفق كبير للاجئين إلى الخارج.

21 - ويلاحظ المقرر الخاص أن قمع المرأة، بما في ذلك من خلال فرض قيود على التعليم، يعوق التنمية المستدامة في أفغانستان ويعرقل قدرة البلد على بناء مؤسسات قادرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، الذي تترتب عليه آثار على السلام والأمن. كما أن القمع الشديد للمرأة في أفغانستان يقوض القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. ويمكن أن تكون لذلك آثار بعيدة المدى تتجاوز أفغانستان، مما قد يؤدي إلى إضعاف المعايير على نطاق أوسع على الصعيد العالمي. وتُشاهد بالفعل في بلدان أخرى بعض الأمثلة "المقلدة" للقيود المفروضة على حرية التنقل. لذلك فإن التصدي لقمع المرأة في أفغانستان أمر بالغ الأهمية، ليس فقط من منظور حقوق الإنسان، بل أيضا لتعزيز الاستقرار، ومكافحة التطرف، والنهوض بالأمن العالمي.

## باء - الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية

### 1 - حرية التعبير والصحافة

22 - لقد أدت حملة القمع المتصاعدة التي تشنها حركة طالبان ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام إلى تقييد حرية الصحافة في أفغانستان بشدة. وأصبحت إمكانية الوصول إلى المعلومات تحديا متزايدا، ولا يزال الصحفيون يواجهون الاعتقال والتهديدات والاحتجاز. وتُفحص الأخبار والمحتويات الأخرى قبل نشرها. وتواجه الصحفيات قيودا أكبر من القيود التي يواجهها الصحفيون الرجال، بما في ذلك فصلهن من وظائفهن. وفي نيسان/أبريل 2023، كانت الصحفيات موجودات في 15 ولاية فقط من أصل 34 ولاية. وقالت صحفية للمقرر الخاص إنها لا تستطيع العمل إلا تحت اسم مستعار لصحفي أجنبي لكي تبقى آمنة، قائلة: "إما أن أغادر البلد أو أمحو نفسي". ونظرا لتدهور بيئة حرية الصحافة، احتلت أفغانستان المرتبة 152 والمرتبة 156 في مؤشر حرية الصحافة العالمي في عامي 2023 و 2022 على التوالي، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا عن عام 2021 عندما كانت تحتل المرتبة 122<sup>(7)</sup>.

(7) انظر الرابط - <https://rsf.org/en/2023-world-press-freedom-index-journalism-threatened-fake-content-industry>.

23 - وفي عام 2023، أُفيد عن مقتل صحفيين اثنين واعتقال العشرات تعسفاً. ومن بين المعتقلين مرتضى بهبودي، وهو صحفي يحمل الجنسييتين الأفغانية والفرنسية ولا يزال رهن الاحتجاز منذ اعتقاله في 7 كانون الثاني/يناير 2023. وفي 6 شباط/فبراير، أكد المتحدث باسم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع احتجاز السيد بهبودي، ولكنه لم يقدم تفاصيل عن قضيته. وطلب المقرر الخاص، من خلال رسالة مشتركة وُجّهت في آذار/مارس، توضيحاً من السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، ولكنها لم ترد حتى وقت صياغة هذا التقرير<sup>(8)</sup>. وفي النصف الأول من شهر آب/أغسطس، تلقى المقرر الخاص تقارير مقلقة عن اعتقال صحفيين وإعلاميين في ولايات مختلفة في جميع أنحاء أفغانستان، مما له أثر مخيف إضافي على المشهد الإعلامي في البلد. وقد أبلغ المقرر الخاص بأن غالبية الصحفيين قد أُفرج عنهم في وقت لاحق بعد عدة أسابيع.

24 - كما أظهرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع عدم تسامحها مع المنتقدين عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، في 6 آذار/مارس 2023، اعتقل رسول عيدي، وهو عالم دين وأستاذ جامعي سابق، في كابول من قبل أفراد تابعين للمديرية العامة للاستخبارات بسبب تعليقات انتقد فيها طالبان على صفحته على الفيسبوك. وهو لا يزال محتجزاً وما زال من غير الواضح ما إذا كانت قد وُجّهت إليه تهم<sup>(9)</sup>.

25 - وإضافة إلى وسائل الإعلام الرئيسية<sup>(10)</sup>، صعدت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع أيضاً حملات القمع الموجهة إلى وسائل التواصل الاجتماعي. ففي العام الماضي، حظرت تلك السلطات تيك توك واللعبة متعددة اللاعبين عبر الإنترنت، PUBG. وفي آذار/مارس 2023، أصدرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مبادئ توجيهية جديدة لمشغلي قناة يوتيوب، تقتضي منهم الحصول على ترخيص. كما فرضت ضريبة تجارية على مالكي القناة. ووردت تقارير أيضاً تفيد بأن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تدرس فرض حظر على فيسبوك.

## 2 - حرية التجمع السلمي

26 - لقد قُمت حرية التجمع السلمي، في سياق القمع الشامل للمعارضة. ولجأت قوات الأمر الواقع بانتظام إلى الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، بمن فيهم النساء اللواتي تولين معظم الاحتجاجات، واحتجازهم تعسفاً. وإضافة إلى المحتجين، عانى الصحفيون الذين يغطون الاحتجاجات من العنف والهجمات والاعتقالات أيضاً. وتلقى المقرر الخاص معلومات مباشرة من بعض المحتجين تفيد بأنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، داخل مرافق الاحتجاز. واستمرار إفلات الجناة من العقاب يشجع على ارتكاب المزيد من الأعمال من هذا النوع ويبث جواً من الخوف والصدمة.

27 - ويساور المقرر الخاص القلق أيضاً إزاء استخدام أعضاء طالبان للأسلحة النارية لتفريق الاحتجاجات، بما في ذلك الاحتجاجات التي تقودها النساء. وينبغي أن يهدف ضمان الأمن والنظام في الاحتجاجات إلى تسهيل التجمع السلمي. وينبغي للسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع الامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة. وفي

(8) انظر الرسالة ALO3H22/223، وهي متاحة في الرابط <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27964>.

(9) المرجع نفسه.

(10) حظرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع قناتي "بي بي سي" و "دويتشه فيله" التلفزيونيتين والبلث بموجة إف إم من قبل إذاعة "آزادي" و "صوت أمريكا" وعلى الموقعين الإخباريين الأفغانيين "هشت صبح دبلي" و "زاوية نيوز".

نيسان/أبريل 2023، خلال احتجاج للمزارعين والسكان المحليين في ننكرهار، فتحت شرطة الأمر الواقع النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين، من بينهم صبي<sup>(11)</sup>.

28 - كما تواصل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع إسكات الأصوات المعارضة. وقد استهدفت النشطاء الذين يدافعون عن تعليم الفتيات على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، في 27 آذار/مارس 2023، اعتقلت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مطيع الله ويسا، مؤسس PenPath، وهي منظمة غير حكومية محلية تقوم بحملات من أجل التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات. واحتجز اثنان من أشقاء السيد ويسا لفترة وجيزة وأفيد بأنهما تعرضا لسوء المعاملة، بينما تعرض أفراد آخرون من الأسرة للإيذاء البدني واللفظي. وأكدت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع اعتقال السيد ويسا واحتجازه في ردها على رسالة بعث بها المقرر الخاص في 29 آذار/مارس 2023. وفي 12 نيسان/أبريل، أشار المتحدث باسم طالبان إلى أن السيد ويسا استُجوب بسبب أنشطة مشبوهة. وقيل إنه تعرّض لسوء المعاملة أثناء احتجازه ولم يسمح له بالاتصال بمحام.

29 - وفي تموز/يوليه، نُقل السيد ويسا من المديرية العامة للاستخبارات إلى سجن بول الشرقي. كذلك، أُلقي القبض على نرجس السادات، الناشطة في مجال حقوق المرأة في الحركة النسائية القوية في أفغانستان، وإسماعيل مشعل، وهو أكاديمي ومدافع صريح عن تعليم النساء والفتيات، في مناسبتين منفصلتين في أوائل شباط/فبراير 2023 بسبب دفاعهما علنا عن حقوق النساء والفتيات. وأُفرج عن السيد مشعل دون توجيه تهم إليه بعد احتجازه لمدة 30 يوما. وأُفرج عن السيدة السادات في نيسان/أبريل بعد شهرين من الاحتجاز.

30 - وعلى الرغم من حملات القمع القاسية، تواصل النساء الاحتجاج على البيئة التقييدية للغاية للنساء والفتيات. وقد كُيفت النساء اللواتي يتولين قيادة هذه الاحتجاجات، وأُغلبهن من الشابات، أساليب الاحتجاج بشكل خلاق لتجنب الكشف والاعتقال والاحتجاز. وبين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، تم توثيق 95 احتجاجا قادتها نساء في جميع أنحاء أفغانستان. وعلى الرغم من استمرار الاحتجاجات في الشوارع بأعداد أقل ولفترات أقصر، فإن غالبيتها هذا العام نُظمت في أماكن آمنة وبيّنت عبر الإنترنت. ولا يزال الموضوع الرئيسي للاحتجاجات هو انتهاكات حق المرأة في العمل، والحصول على التعليم، وحرية التنقل. وفي 18 تموز/يوليه، خرجت النساء إلى الشوارع في كابول للاحتجاج على الإغلاق القسري الوشيك لصالونات التجميل وتم تقيهن بخراطيم المياه وبنادق الصعق.

### 3 - حرية تكوين الجمعيات

31 - يكاد الحيز المدني أن يكون معدوما في أفغانستان حاليا. فوفقا لمرصد سيفيكوس (CIVICUS)، الذي يحدد تصنيفات لحالة الحيز المدني، في آذار/مارس 2023، تم تخفيض تصنيف أفغانستان من "مجموعة" إلى "مغلقة"، وهو أدنى تصنيف<sup>(12)</sup>. ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء تزايد استهداف منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي كان لها دور فعال في دعم حقوق الإنسان على مدى العقدين الماضيين، وإغلاقها قسرا أو حلها فعليا نتيجة لعدم إصدار تراخيص لها. ولا تزال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تواجه العنف والترهيب، ولا سيما من يدافعون عن حقوق الإنسان وأولئك الذين يقدمون الخدمات للنساء. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن الإغلاق القسري لمنظمات توفر المأوى في حالات

(11) انظر الرابط <https://unama.unmissions.org/update-human-rights-situation-afghanistan-february-april-2023>.

(12) انظر الرابط <https://monitor.civikus.org/country-rating-changes/afghanistan/>.

الطوارئ للنساء وتوفر الحماية لهن من العنف، وعن وضع منظمات أخرى تحت المراقبة. وقد فصل أحد التقارير التدمير العنيف لأماكن المكاتب، وسرقة المركبات وغيرها من الأصول، والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون، مما أدى إلى اختباء جميع موظفي المنظمة. كما أن منظمات المجتمع المدني التي تواصل العمل تتعرض على الدوام لخطر الإغلاق. وهي غير قادرة على القيام بأي شكل من أشكال الدعوة أو الأنشطة الرامية إلى تحقيق التغيير الاجتماعي. وقد تحول كل نشاط المنظمات غير الحكومية تقريبا إلى تقديم المساعدة الإنسانية نتيجة للتخويف وغيره من التحديات الهائلة، بما في ذلك التهديد بالإغلاق بسبب الدعوة إلى حقوق الإنسان. ويؤدي قمع الحيز المدني أيضا إلى الرقابة الذاتية ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المهمشة والضعيفة، بما يشمل النساء والفتيات، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسيا، وثنائيي الجنس، والأقليات العرقية والدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

#### 4 - سيادة القانون وإقامة العدل

32 - في 25 حزيران/يونيه 2023، أكدت رسالة زعيم طالبان بمناسبة عيد الأضحى تطبيق الشريعة وتطهير المجتمع. وجاء هذا البيان بعد توجيهاته للقضاة بشأن تطبيق عقوبات القصاص والحدود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ومنذ ذلك الحين، تقوم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بإصدار وتنفيذ عقوبات يجيزها القضاء وعقوبات بدنية مخصصة. وفي 4 أيار/مايو 2023، أعلن نائب رئيس القضاة بحكم الأمر الواقع أن المحاكم في جميع أنحاء البلد حكمت على 175 فردا بعقوبات القصاص و 37 فردا بالرجم. وشملت الأحكام الأخرى هدم الجدران على أربعة أفراد وإدانة 103 أفراد بعقوبات الحدود، مثل الجلد. وفي حين أن نائب رئيس القضاة بحكم الأمر الواقع لم يحدد جدولاً زمنياً لتنفيذ هذه الأحكام، فإن رجم الأشخاص حتى الموت أو دفنهم تحت جدار يشكل تعذيباً أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي<sup>(13)</sup>.

33 - ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، جُدد 274 رجلاً و 58 امرأة وصبيان علناً ونُفذت حالة إعدام واحدة أجازها القضاء بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023. ونفذت عقوبة الإعدام الثانية التي أجازها القضاء، وهي عقوبة قصاص، علناً في 20 حزيران/يونيه 2023. وكان هذا الفرد قد أُدين بقتل ثلاثة أطفال ورجل. ووافق على تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه زعيم طالبان، بعد إقرار الحكم من قبل محكمة المدينة ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. وهناك بواعت قلق جدية بشأن عدالة المحاكمات التي تسبق صدور أحكام الإعدام. ولا توجد مؤشرات على أن هؤلاء الأفراد تمكنوا من الاتصال بمحامي دفاع وما إذا كانت حقوقهم في أن تُتبع الإجراءات القانونية الواجبة قد احترمت أثناء إجراءات المحكمة.

(13) الأمم المتحدة، "أفغانستان: خبراء الأمم المتحدة يشعرون بالجزع من إعلان طالبان بشأن عقوبة الإعدام"، نشرة صحفية، 11 أيار/مايو 2023. وهي متاحة في الموقع [www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/afghanistan-un-experts-appalled-taliban-announcement-capital-punishment](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/afghanistan-un-experts-appalled-taliban-announcement-capital-punishment).

34 - وفي حزيران/يونيه 2023، أصدر هيئة الله أخوند زاده عفواً عن أكثر من 2 000 سجين وخفف الأحكام الصادرة على أكثر من 400 آخرين<sup>(14)</sup>. وأفيد بأن النساء لم يكن من بين المفرج عنهم. فاشترط تسليم السجينات إلى محرم يحول عموماً دون الإفراج عن النساء والفتيات اللواتي أكملن قضاء عقوباتهن.

35 - ولا يزال انتشار التعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسي، مدعاة للقلق الشديد. فقد تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن تعرض أفراد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك الضرب، والخنق، والحرمان من النوم، والصدمات الكهربائية، والاحتجاز في أماكن مظلمة ورطبة، والحبس الانفرادي. وإذا رفض المحتجزون الاعتراف بجرائمهم المزعومة، تلجأ السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع إلى التعذيب النفسي، بما في ذلك تعريضهم لعمليات إعدام وهمية و/أو استهداف أفراد أسرهم. وتحدث هذه الأشكال من المعاملة اللاإنسانية على الرغم من مدونة قواعد السلوك الصادرة عن هيئة الله أخوند زاده في كانون الثاني/يناير 2022 بشأن إصلاح نظام السجون، والتي تحظر "المعاملة السيئة" للأشخاص طوال فترة اعتقالهم أو نقلهم أو احتجازهم وتتص على معاقبة أولئك الذين يرتكبون هذه الأفعال. ويحظر كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأفغانستان دولة طرف فيهما، التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

36 - وفي تموز/يوليه 2023، ألغت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مكتب النائب العام، وحولته إلى مديرية الإشراف على المراسيم والأوامر والملاحقة القضائية الخاصة بها. وسترصد المديرية المنشأة حديثاً تنفيذ أوامر زعيم طالبان في المؤسسات العامة والخاصة على السواء. وقد فوضت بعض مسؤوليات مكتب المدعي العام، بما في ذلك التحقيق، إلى المحاكم وأجهزة الاستخبارات، وأوقف معظم وكلاء النيابة عن العمل إلى أجل غير مسمى دون أجر<sup>(15)</sup>. ويُخشى أن يؤدي القرار إلى تأخيرات كبيرة وإلى عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في الفصل في القضايا.

## 5 - عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة

37 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتعذيب المسؤولين الحكوميين السابقين وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية السابقين وإساءة معاملتهم. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكثر من 800 انتهاك لحقوق الإنسان ضد هؤلاء المسؤولين السابقين، بما في ذلك حوالي 424 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين، و 218 حالة قتل خارج نطاق القضاء و 144 حالة تعذيب وسوء معاملة في جميع

(14) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، "حالة حقوق الإنسان في أفغانستان: تحديث أيار/مايو - حزيران/يونيه 2023" وهو متاح في الرابط [https://unama.unmissions.org/sites/default/files/human\\_rights\\_situation\\_in\\_afghanistan\\_may\\_-\\_june\\_2023\\_0.pdf](https://unama.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_situation_in_afghanistan_may_-_june_2023_0.pdf). ومحمد جواد، "مرتضى بهبودي وحزمة الفات لا يزالان رهن الاحتجاز رغم الإفراج عن 2000 سجين"، *BNN Breaking*. وهو متاح في الرابط <https://bnn.network/world/afghanistan/morteza-behbodi-and-hamza-alfat-remain-in-detention-despite-release-of-2000-prisoners/>.

(15) بانافشبا بينيش، "الإمارة الإسلامية تلغي مكتب النائب العام"، *TOLONews*، 18 تموز/يوليه 2023. وهو متاح في الرابط <https://tolonews.com/afghanistan-184251>.

أنحاء البلد<sup>(16)</sup>. وبعض عمليات القتل خارج نطاق القضاء وقعت أثناء الاحتجاز. ويثير عدم المساءلة عن هذه الجرائم الخطيرة وانتشار الإفلات من العقاب تساؤلات جدية بشأن قدرة أو نية السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع على التمسك بالعمو العام الذي أعلن بعد استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021. ويساور المقرر الخاص القلق بوجه خاص إزاء استهداف أفراد المديرية الوطنية للأمن. وقد وثق حالات ذات مصداقية من الانتهاكات ضدهم في ولايات بنجشير وخوست وكونار وقندهار. وفي إحدى الحالات، انتحر ضابط سابق في مديرية الأمن الوطني بعد تعرضه للاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل المديرية العامة للمخابرات خلال عدة أشهر من الاحتجاز في عام 2022. وكان الضابط قد اعتقلته في عام 2022 المديرية العامة للمخابرات في عام 2022. وظل رهن الاحتجاز لعدة أشهر قبل إطلاق سراحه.

38 - وتعرض أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في جنوب البلد، ولا سيما في مقاطعتي قندهار وهلمند، لانتهاكات خطيرة. وفي الأشهر الأولى بعد الاستيلاء على السلطة في عام 2021، زُعم أن طالبان خصت أفراد قبيلة عاشقزاي الذين خدموا مع الشرطة الوطنية الأفغانية والذين كان ينظر إليهم على أنهم تابعون لرئيس الشرطة السابق في قندهار، الجنرال عبد الرزاق. وفتشت منازلهم بانتظام، وتعرض أفراد أسرهم للتحرش والاعتقال والتعذيب. وقُتل أو اختفى أفراد قبضت عليهم قوات الأمر الواقع بسبب صلتهم المزعومة برئيس الشرطة السابق، دون توافر أي معلومات عن مكان وجودهم. ويُزعم أيضا أن سلطات الولاية فصلت موظفين مدنيين من قبيلة عاشقزاي. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء ارتكاب أعمال قتل انتقامية في جميع الولايات، وهو ما تنافى مع روح العفو التي تهدف إلى تعزيز المصالحة والسلام الدائم. ولن تؤدي عمليات القتل هذه سوى إلى تعزيز العداوة وزيادة خطر العنف المسلح، مما يؤكد الحاجة إلى العدالة بدلا من الانتقام.

## جيم - الأطفال

39 - تستمر في أفغانستان الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فوفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2022 وحزيران/يونيه 2023، قتل أو جرح 640 طفلا بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب<sup>(17)</sup>. ومع وصول الأطفال إلى المناطق التي كان يتعدى الوصول إليها في السابق نتيجة للنزاع المسلح وانخراطهم بشكل متزايد في عمل الأطفال، مثل جمع الخردة المعدنية، فإنهم يواجهون خطرا أكبر هو مواجهة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أهمية مشاركة السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في حملات التوعية بالألغام ودعم الإجراءات المتعلقة بالألغام داخل المجتمعات المحلية، ويحث على بذل جهود متضافرة للحد من الإصابات بين الأطفال والقضاء عليها في نهاية المطاف. كما لا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، بما في ذلك *الباتشا بازي* (الغلمان الراقصون)، وهي ممارسة ضارة يستغل فيها الرجال الأقوياء الصبية جنسيا لأغراض الترفيه.

40 - وتأثرت إمكانية وصول الأطفال إلى التعليم المبكر في أفغانستان تأثرا كبيرا بسبب الفصل في تموز/يوليه 2023 المذكور أعلاه لمعلمات رياض الأطفال وموظفي مديرية رياض الأطفال التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية القائمة بحكم الأمر الواقع. ويلاحظ المقرر الخاص أن الالتحاق برياض الأطفال

(16) انظر الرابط <https://unama.unmissions.org/barrier-securing-peace-hr-violations-against-former-government-officials-former-armed-force-members>

(17) انظر الموقع [www.icrc.org/en/document/afghanistan-children-victims-unexploded-abandoned-weapons](http://www.icrc.org/en/document/afghanistan-children-victims-unexploded-abandoned-weapons)

كان قد زاد زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، حيث زاد عدد النساء اللواتي يعملن ويدرسن وسعى الآباء إلى الحصول على فوائد التعليم المبكر. فالرعاية والتعليم الجيدان في مرحلة الطفولة المبكرة يزودان الأطفال بالمهارات الاجتماعية والمعرفية التي تدعمهم كي يبلغوا إمكاناتهم الكاملة. وعلاوة على ذلك، فإن الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هما وسيلة لتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي الشامل والنهوض بالتنمية المستدامة<sup>(18)</sup>.

41 - وقد حُرِمَ أكثر من 3 ملايين فتاة من الوصول إلى التعليم الرسمي لأكثر من ثلاث سنوات، بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي تلاه قرار طالبان في أيلول/سبتمبر 2021 بمنع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء إعلان السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في 8 حزيران/يونيه 2023 حظر المنظمات غير الحكومية الدولية من تقديم برامج تعليمية، بما في ذلك التعليم المجتمعي. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء الأثر الطويل الأجل، مشيراً إلى أن أكثر من 500 000 طفل، منهم أكثر من 300 000 طفلة، يمكن أن يخسروا التعلم الجيد الذي يتوافر من خلال التعليم المجتمعي، الذي أدى لسنوات عديدة دوراً حيوياً في توفير التعليم الأساسي للأطفال. ويؤثر القرار أيضاً على ما يصل إلى 17 000 معلم، من بينهم 5 000 امرأة يشاركن حالياً في الأنشطة التعليمية التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتترتب على إغلاق مراكز التعليم المجتمعي عواقب مدمرة، لأنه يزيل فرص التعلم الشحيحة أصلاً في المناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات ويعوق التنمية الشخصية والمجتمعية، مما يديم دورة من الفرص المحدودة للغاية للأطفال الريف.

42 - ويلاحظ المقرر الخاص بقلق الإجراءات التي اتخذتها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع لقصر التعليم على المدارس الدينية أو التعليم على غرار الدين فقط. وقد بدأت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة التعليم القائلتان بحكم الأمر الواقع في إجراء اختبارات دينية للمعلمين، وهو قد يكون طريقة لإبعاد المعلمين ذوي الخبرة والاستعاضة عنهم بمعلمين تعلموا في المدارس الدينية فقط. ويشير المقرر الخاص إلى أنه على الرغم من أهمية الدراسات الدينية، فإن وجود مجموعة أوسع من المواضيع التي تدرس وفقاً للمعايير الدولية أمر حاسم لمستقبل الأطفال وتقدم البلد<sup>(19)</sup>. أما تضيق نطاق التعليم ليقصر على الدراسات الدينية في المقام الأول وعدد قليل من المواضيع الأخرى فهو ينطوي على خطر حرمان الأطفال الأفغان من المعارف والمهارات الأساسية، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ودائمة، مما يعوق تنمية البلد وازدهاره. فالافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم الجيد والاعتماد الشديد على المدارس الدينية، إلى جانب البطالة والفقر، يخلقان أرضاً خصبة لترسيخ الإيديولوجيات المتطرفة، وبالتالي يشكلان عواقب أمنية وخيمة، ليس فقط بالنسبة لأفغانستان، بل أيضاً بالنسبة للمنطقة وخارجها. فنظراً لافتقار الأطفال إلى الفرص الاقتصادية، فإنهم قد يجذبون نحو الجماعات المتطرفة التي تقدم حوافز مالية ومكافآت للمشاركة في أعمال العنف. ويؤدي تلاقي هذه العوامل إلى تضخيم خطر الإرهاب المحلي المنشأ فضلاً عن عدم الاستقرار الإقليمي والعالمي.

(18) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "لماذا تعتبر الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مهمة"، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وهي متاحة في الموقع [www.unesco.org/en/articles/why-early-childhood-care-and-education-matters](http://www.unesco.org/en/articles/why-early-childhood-care-and-education-matters).

(19) وفقاً للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

43 - كما أن حرمان الأطفال من حقهم في التعليم يشكل عواقب وخيمة على صحتهم العقلية، بحيث تتزايد التقارير عن إيذاء النفس والانتحار. وحرمان الفتيات من الحصول على التعليم يقوض نموهن الشخصي واحترامهن لذواتهن ورفاههن العام. ويعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه إزاء تزايد التحديات التي يواجهها الأطفال والشباب في مجال الصحة العقلية، والتي تتفاقم بسبب محدودية توافر خبراء الصحة العقلية وخدماتها. كما يحذر من أن عدم إلغاء طالبان حظر التعليم سيؤدي إلى تفاقم استغلال الأطفال من خلال زواج الأطفال وعمالة الأطفال. والاستبعاد الممنهج لنصف جيل المستقبل من القوى العاملة سيجبر الأسر على زيادة الانزلاق إلى وهدة الفقر، ويحرم النساء والفتيات من الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات المنقذة للحياة، وسيكون له تأثير مدمر على مستقبل البلد.

44 - ويساور المقرر الخاص قلق بالغ لأن ما يقدر بنحو 16 مليوناً من الأطفال في أفغانستان لا يتلقون الغذاء الأساسي أو الرعاية الصحية الأساسية، وهما أمران أساسيان لرفاههم ونمائهم. ومن المتوقع أن يواجه ما يقدر بنحو 2,3 مليون طفل سوء التغذية الحاد في عام 2023، مع حاجة 875 000 طفل إلى علاج لسوء التغذية الحاد الوخيم<sup>(20)</sup>. وقد أُخبرت إحدى الأمهات الخبير بما يلي: "كل ليلة أخشى على رفاه أطفالي. فهم لا يحصلون على ما يكفي من الطعام والتغذية. وطفلي الصغرى لا تنمو كما ينبغي وأخشى أشهر الشتاء المقبلة، دون طعام أو تدفئة أو عمل".

45 - ويلاحظ المقرر الخاص أن الضغط الاقتصادي يؤدي إلى ممارسات ضارة وتمييزية وعنيفة، مثل الزواج القسري وزواج الأطفال، وإساءة المعاملة والاستغلال، وبيع الأطفال وأعضاء الجسم، وعمل الأطفال، بما في ذلك التسول والتهرب، والاتجار بالبشر والهجرة غير الآمنة. ففي الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2023، سجلت المنظمة الدولية للهجرة 110 حالات زواج قسري، بما في ذلك 75 حالة بين أطفال عادوا مؤخراً. وفي 15 حادثة، قام العائدون الذين لا يحملون وثائق ببيع أطفالهم للحفاظ على سبل عيشهم أو لدفع ثمن الهجرة غير المشروعة إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن عمل الأطفال أخذ في الازدياد باطراد. فأكثر من ثلث الأطفال يعملون لمساعدة والديهم على وضع طعام على موائدهم<sup>(21)</sup>. وأحد العوامل المحركة لزيادة عمل الأطفال هو استبعاد النساء من القوى العاملة، لأنهن يُستعاض عنهن بالأطفال. ويتعرض الأطفال في الأسر المعيشية التي تعيلها نساء لخطر متزايد، بحيث يعمل طفل واحد على الأقل خارج المنزل في 30 في المائة على الأقل من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وفقاً لأحد التقارير. ويثير تقاعس السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع عن حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والجنسي انزعاج المقرر الخاص، وهو يدعو إلى وضع استراتيجية أكثر شمولاً بدعم من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حقوق الطفل داخل البلد.

(20) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "أفغانستان - أزمة أطفال: ملاحظات ممثل اليونيسف في أفغانستان فران إكويزا في المؤتمر الصحفي اليومي لمكتب المتحدث باسم الأمين العام"، نشرة صحفية، 18 أيار/مايو 2023. وهي متاحة في الموقع [www.unicef.org/press-releases/afghanistan-childrens-crisis-unicef-afghanistan-representative-fran-equizas-remarks](http://www.unicef.org/press-releases/afghanistan-childrens-crisis-unicef-afghanistan-representative-fran-equizas-remarks)

(21) منظمة إنقاذ الطفولة، "أكثر من ثلث الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في أفغانستان يُدفعون إلى عمالة الأطفال، مع احتفال البلد بمرور عامين على حكم طالبان"، الأنباء، 15 آب/أغسطس 2023. وهي متاحة في الموقع [www.savethechildren.net/news/more-third-children-surveyed-afghanistan-pushed-child-labour-country-marks-two-years-taliban](http://www.savethechildren.net/news/more-third-children-surveyed-afghanistan-pushed-child-labour-country-marks-two-years-taliban)

## دال - الفئات الأخرى متار القلق الخاص

### 1 - الأقليات العرقية والدينية

46 - تؤكد السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع التابعة لطالبان أنها تحكم جميع الأفغان بإنصاف، بغض النظر عن حالة الخلفية العرقية أو الدينية، وأنها ملتزمة بالشمول. غير أن طوائف الأقليات العرقية والدينية التي استشارها المقرر الخاص أعربت عن قلقها إزاء حالتها، التي تقول إنها ازدادت سوءاً تدريجياً منذ أن استأنفت طالبان السلطة قبل عامين. وتزعم هذه الطوائف أن الجماعات الإثنية مثل الهزارة والأوزبك والتركمان، ومؤخراً الطائف الطاجيكية، فضلاً عن الأقليات الدينية، بما يشمل الشيعة والسيخ والهندوس والمسيحيين والأحمديين والإسماعيليين، تواجه التهميش والتهميش والتمييز. ويخشى كثيرون من أن يؤدي ذلك إلى انتكاسة نضالهم التاريخي المستمر من أجل المساواة في الحقوق والمعاملة العادلة وإلى زيادة حدة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

47 - وعلى الرغم من ادعاءات السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بأنها تكفل الأمن في البلد لجميع الأفغان، فإن المقرر الخاص يسمع بانتظام من أفراد الأقليات أنهم لا يشعرون بالأمان في بلدتهم. فعلى سبيل المثال، ذكر الهزارة أنهم يعيشون في خوف دائم من الهجمات، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الهزارة. وفي حزيران/يونيه 2023، أفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أنها وثقت مقتل 95 شخصاً وإصابة 250 آخرين في هجمات استهدفت الهزارة في عام 2022. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان مسؤوليته عن معظم الهجمات وهاجم أيضاً جماعات أخرى من بينها المصلون السنة والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع نفسها. بيد أن هذه الهجمات قد هدأت في عام 2023، ربما بسبب التدابير الأمنية التي اتخذتها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع. ومع ذلك، فإن استهداف المراكز التعليمية في المناطق المأهولة بالهزارة قد بثت الخوف بين الآباء، الذين يترددون الآن في إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وعلاوة على ذلك، يواجه الهزارة من الطائفة الجعفرية قيوداً على ممارسة شعائرهم الدينية، مثل القدرة على السجود علناً. فهم يخشون التداعيات إذا أظهروا معتقداتهم الدينية أو عبروا عنها علانية. وقال أحد المحاورين: "مطلوب من أصدقائي، وهم موظفون حكوميون، أن يصلوا بأيدٍ مغلقة"، على عكس ممارستهم المعتادة المتمثلة في الصلاة بأيدٍ مفتوحة.

48 - وفي تموز/يوليه 2023، مُنع الهزارة الجعفريون وغيرهم من الطوائف الشيعية من الاحتفال الكامل بعيد الأضحى، وهو حدث ديني مهم، في بعض أجزاء البلد. وفُرضت قيود أخرى على احتفالات محرم، وهي مناسبة دينية أخرى يحتفل بها أتباع العقيدة الجعفرية على نطاق واسع<sup>(22)</sup>. وعلى سبيل تفسير هذه القيود، أعلن المتحدث باسم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع أن الإجراءات المتخذة كانت لأسباب أمنية، لمنع وجود حشود كبيرة، وأن الحرية الدينية للأقليات لا تزال قائمة. كما أغلقت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مركزين للاجتهااد الشيعي، وهما مكان للتفكير المستقل من قبل خبراء في الإسلام الشيعي، في ولاية غزني، مما يزيد من تقييد الحرية الدينية للهزارة وللطوائف الشيعية في الولاية.

(22) انظر الموقع [www.rferl.org/a/afghan-shia-muharram-taliban-restrictions/32522069.html?utm\\_source=](http://www.rferl.org/a/afghan-shia-muharram-taliban-restrictions/32522069.html?utm_source=www.rferl.org)

[.dlvr.it&utm\\_medium=twitter](https://www.dlvr.it&utm_medium=twitter)

49 - ولا تزال النزاعات المتواصلة مستمرة بين الهزارة وقبائل الكوتشي، وتفيد التقارير بأن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تقوم بشكل روتيني بتسوية هذه النزاعات لصالح قبائل الكوتشي في ولايات مثل غزني ودايكوندي ووردك. وإضافة إلى ذلك، يواصل بعض أفراد قبائل الكوتشي السعي للحصول على تعويض من طوائف الهزارة عن الماشية، مثل الأغنام أو الأبقار، التي فُقدت خلال الحقبة الجمهورية أو الأقارب الذين ماتوا على مدى السنوات العشرين الماضية أو قبل ذلك. وقال أحد المحاورين إن "تسعة أشخاص رفعوا شكاوهم إلى طالبان ضد قبائل الكوتشي سجنوا ولم يطلق سراحهم إلا بعد تدخل شيوخ القرية". ومنذ عام 2021، وردت تقارير مستمرة عن قيام قبائل الكوتشي بشن هجمات على القرويين في ولايات ساري بول ودايكوندي وغزني وأوروزغان. وقد تصاعدت هذه الهجمات إلى حد أن قبائل الكوتشي بدأت في استخدام الأسلحة لطرد القرويين بعنف من مساكنهم في مناسبات متعددة. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن تصاعد التوترات الإثنية في خاس أوروزغان، مما أدى فيما يقال إلى تدمير المزارع والتشريد القسري لطوائف الهزارة وإلى وفيات ناجمة عن العنف.

50 - كما تشعر الطائفتان الأوزبكية والتركمانية بالقمع والإقصاء. فقد تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن الإخلاء القسري للطائفتين الأوزبكية والتركمانية مستمر منذ عام 2021 في فارياب وغور وجوزجان ومزار الشريف وكابول وتخار. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان إخلاء الناس قسرا من منازلهم أو أراضيهم. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد كبير من المسؤولين الحكوميين السابقين من الطوائف الأوزبكية في المنفى وليس لديهم أي اتصال بأسرهم خوفا من القيام بذلك؛ وتتعرض أسرهم للتهريب من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع. وقال أحد المحاورين للمقرر الخاص إن "بعض زوجات المسؤولين اللواتي تُركن قد انتحرن بسبب الضغوط والمصاعب الاقتصادية".

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بدء العمل في قناة قوش تيباه في شمال أفغانستان، التي ستخلق أكثر من 4 000 فرصة عمل في المنطقة<sup>(23)</sup>. وسمع المقرر الخاص من أفراد المجتمع المحلي أن القوة العاملة جُلبت من جنوب أفغانستان، ومعظمها من جماعة البشتون الإثنية، مما أضر بالمجتمعات المحلية.

52 - وإضافة إلى ذلك، أعربت المجتمعات المحلية في شمال أفغانستان، بما في ذلك الأوزبك والطاجيك، عن قلقها إزاء الوجود المتصاعد لأفراد حركة طالبان باكستان، مما أدى إلى تفاقم قضايا النزوح. فوجودهم لا يؤدي إلى تفاقم التوترات بشكل خطير فحسب، بل يزيد أيضا من الطلب على الموارد المحدودة القائمة، مثل الأراضي والمياه، والطلب على فرص العمل الشحيحة أصلا. ومما يؤسف له أن هذه المسألة تتطوي على إمكانية التصاعد وينبغي اتخاذ إجراءات لعكس مسار السياسات وتحد من التوترات.

،Seamus Duffy, "What Afghanistan's Qosh Tapa Canal means for Central Asia", *The Diplomat* (23) 19 نيسان/أبريل 2023. وهو متاح في الرابط <https://thediplomat.com/2023/04/what-afghanistans-qosh-tapa/> و "Officials: 25% of 1st phase of Qosh Tapa Canal, Imran Danish و [canal-means-for-central-asia/](https://canal-means-for-central-asia/)، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهو متاح في الرابط <https://tolonews.com/business-180913>.

- 53 - ولا تزال الطائفتان الأوزبكية والتركمانية تؤكدان أن لغتيهما تتعرض للهجوم لأنهما حُذفتا كلغتين رسميتين من المناهج الدراسية. وقد أنكرت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع هذا الادعاء. ومع ذلك، تواصل الطائفتان إثارة هذه القضية، لا سيما في رسالة موجهة إلى الأمين العام في 22 حزيران/يونيه 2023<sup>(24)</sup>.
- 54 - وتشكّل جماعة البلوش أقلية أخرى تثير القلق، حيث تعيد التقارير بأن أفراداً منها تعرضوا للتعذيب والاختفاء القسري.

## 2 - الميل الجنسي والهوية الجنسانية

- 55 - لا تزال المثليات والمتليين ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسياً والأفغان حاملو صفات الجنسين يتعرضون للاضطهاد لعدم توافقتهم مع القوالب النمطية الجنسانية وليس لديهم أماكن آمنة. وقبل آب/أغسطس 2021، واجه الأفغان المتنوعون جنسانياً وجنسياً التمييز، غالباً داخل أسرهم. وهم يعيشون الآن في خوف دائم بالنظر إلى أن الخطاب ضدهم قد اشتد وأن العنف قد يُرتكب مع الإفلات من العقاب. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن احتجاز أفغان مغايري الهوية الجنسانية، ويخشى أحباؤهم خشية شديدة أن يطلبوا معلومات عنهم من السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع. وتتعرض المثليات والأفغان حاملو صفات الجنسين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم نساء لخطر متزايد من الزواج القسري والعنف العائلي بسبب عدم التزامهم بالقوالب النمطية الأنثوية المتوقعة. ويواجه الرجال المتليين ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية خطر عنف متزايداً في المجال العام، فضلاً عن الحرمان من الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الطبية.

## 3 - الأشخاص ذوو الإعاقة

- 56 - منذ آب/أغسطس 2021 ونتيجة للأزمة الاقتصادية، توقفت كيانات كثيرة داعمة للأشخاص ذوي الإعاقة عن تقديم خدماتها أو قلصتها، في حين من المرجح أن يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق أكبر في إمكانية الوصول إلى الدعم الإنساني<sup>(25)</sup>. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أدت الثغرات في تمويل الصحة إلى عدم حصول 60 000 شخص من ذوي الإعاقة على الرعاية التأهيلية أو حصولهم عليها بشكل محدود. وإضافة إلى ذلك، تلقى المقرر الخاص معلومات عن أفراد طالبان ذوي الإعاقة الذين يتلقون دعماً أكبر من الدعم الذي يتلقاه غيرهم، حيث يخشى كثيرون من أفراد قوات الأمن السابقين أن يحصلوا على استحقاقاتهم وذلك لمخاوفهم من الانتقام. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمنتميات إلى الأقليات الإثنية والدينية، أشكالاً متعددة من التمييز، بما في ذلك مخاطر الزواج المبكر وتحديات الصحة العقلية.

(24) Aamaj News, "The Turk community of AFG wrote a letter to the UN Secretary in protest against the Taliban discriminative and usurpative policy", 23 حزيران/يونيه 2023. وهو متاح في الرابط <https://aamajnews24.com/reactions-87/>

(25) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/afghanistan/model-disability-survey-afghanistan-2019> و <https://tolonews.com/afghanistan-171055> و Khaled Nikzad, "14% of Afghans live with disabilities: AIHRC", *TOLONews*, 28 آذار/مارس 2021، وهو متاح في الرابط <https://tolonews.com/afghanistan-171055>

## 4 - اللاجئين والمهاجرون

57 - وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منذ آب/أغسطس 2021، فر 1,6 مليون أفغاني إلى بلدان مجاورة هي في الأغلب إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان<sup>(26)</sup>. وإجمالا، تستضيف إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان حوالي 5,2 ملايين لاجئ أفغاني مسجل وأشخاص في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين<sup>(27)</sup>. ويوجد حوالي 160 000 أفغاني من المشمولين بالحماية الدولية ومقدمي طلبات الحصول على تلك الحماية في تركيا، إضافة إلى آلاف المهاجرين غير النظاميين<sup>(28)</sup>. وفي حين يثني المقرر الخاص على الدول التي تستضيف المهاجرين الأفغان، فإنهم كثيرا ما يظنون بدون وضع قانوني وبدون حماية ويضطرون إلى الخضوع لعمليات هجرة بيروقراطية مطولة، مما يجعلهم عرضة لسوء المعاملة. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير من لاجئين عن ظروفهم الاقتصادية الصعبة، وظروفهم المعيشية، والتحرش بهم واحتجازهم. كما قبلت بعض البلدان البعيدة عن أفغانستان أعدادا كبيرة من الأفغان. ويدعوها المقرر الخاص إلى قبول المزيد من المسؤولية عن أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد أو يواجهون خطر الاضطهاد، ولا سيما النساء، بما يشمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

## 5 - النازحون داخليا

58 - في نهاية عام 2022، كان لدى أفغانستان ثاني أكبر عدد من النازحين داخليا في العالم، وهو ما يقدر بنحو 6,6 ملايين شخص. وقد نزح حوالي 4,4 ملايين شخص نتيجة للنزاع والعنف ونزح 2,2 مليون شخص بسبب الكوارث<sup>(29)</sup>. وفي عام 2022، تم توثيق ما يقدر بـ 220 000 حالة نزوح ناجمة عن الكوارث، بما في ذلك 147 000 حالة ناجمة عن الزلازل. وتسبب النزاع والعنف في نزوح 32 000 شخص في عام 2022 مقارنة بما يبلغ 723 000 شخص في عام 2021<sup>(30)</sup>. وبينما يرحب المقرر الخاص بانخفاض عدد النازحين داخليا نتيجة للنزاع، فإنه يكرر الإعراب عن قلقه إزاء حالة الأفغان في العشوائيات وإزاء التقارير التي تفيد بحدوث عمليات إخلاء قسري.

## هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

59 - لا تزال أفغانستان تعاني من أزمة إنسانية حادة، حيث يحتاج أكثر من ثلثي سكانها، أي ما يقرب من 29,2 مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية<sup>(31)</sup>. وهذه الأزمة ناجمة عن الجفاف وتغير المناخ والنشاط الزلزالي وتتفاقم بسبب سوء الحوكمة، وتعليق المساعدة الإنمائية المباشرة، والاستبعاد شبه الكامل لنصف السكان على وجه الخصوص. ويضيف ما هو مفروض على النساء والفتيات من حظر للعمل في قطاعات كثيرة، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة، طبقة أخرى من التعقيد إلى الوضع المتردي

(26) انظر الرابط <https://data.unhcr.org/en/situations/afghanistan>.

(27) انظر الرابط <https://data.unhcr.org/en/documents/details/102779>.

(28) انظر الرابط <https://dtm.iom.int/republic-of-t%C3%BCrkiye>.

(29) انظر الرابط <https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2023/>.

(30) المرجع نفسه.

(31) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/afghanistan/afghanistan-revised-humanitarian-response-plan-2023>.

2023.

بالفعل. ويكرر المقرر الخاص أن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تتحمل الواجب الأساسي المتمثل في احترام وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفغان. وبدون حدوث تحول كبير في سياسات وممارسات الطالبان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، سيظل شعب أفغانستان يعاني معاناة شديدة.

60 - وتقول الأسر المعيشية في كل من المناطق الريفية والحضرية على السواء إنها تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، بسبب انعدام فرص العمل، ولا سيما للنساء، وانخفاض توافر النقد في الاقتصاد، الذي تفاقم بسبب الانتقال إلى الحوكمة من قِبَل طالبان، وتجميد الأصول المملوكة للمصرف المركزي الأفغاني. وتُظَم الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض التمويل المقدم من المانحين الدوليين. ويهيب المقرر الخاص بالدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار أن تنفيذ الجزاءات ينبغي ألا يعوق بشكل كبير توفير الخدمات العامة الأساسية، الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2664 (2022)<sup>(32)</sup>.

61 - وبين أيار/مايو وتشيرين الأول/أكتوبر 2023، كان من المتوقع أن يعاني 15 مليون أفغاني من انعدام أمن غذائي حاد، ويقدر أن الأسر تتفق أكثر من 90 في المائة من دخلها المتاح على الغذاء. وقد أجبرت الأزمة الاقتصادية والإنسانية الكثير من الأسر الأفغانية على اعتماد استراتيجيات للتأقلم، مثل تأخير العلاج الطبي أو عدم إعطائه الأولوية، الأمر الذي ستكون له آثار وخيمة طويلة الأجل، لا سيما على صحتهم. وقد غير كثير من الأفغان بالفعل نظامهم الغذائي لأنهم غير قادرين على تحمل تكاليف اللحوم ومنتجات الألبان، وفي بعض الأسر، يتم تخطي وجبات طعام بانتظام. وكما قالت إحدى الأمهات للمقرر الخاص: "أعلم أن تخفيض تكاليفنا على الصحة والغذاء وجعل أولادنا يعملون بدلا من الذهاب إلى المدرسة سيكون لهما تأثير على مستقبلهم، ولكن ليس لدينا خيار آخر. نحن بحاجة إلى البقاء على قيد الحياة".

62 - ويلاحظ المقرر الخاص أن تعزيز النظام الصحي، إلى جانب ضمان الحصول على الغذاء، يظل أولوية بالغة الأهمية. وعلى الرغم من الدعم الكبير المقدم من المجتمع الدولي والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لا يزال النظام الصحي هشاً نتيجة لقصور البنية التحتية، وقلّة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية، وبيئة العمل التي لا يمكن التنبؤ بها<sup>(33)</sup>. ويكرر المقرر الخاص أن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مسؤولة عن ضمان الوصول إلى نظام صحي ملائم. وهناك حاجة إلى الاستثمار الدولي في المزيد من الحلول طويلة الأجل، بما في ذلك تحسين البنية التحتية للمرافق الصحية.

63 - وإضافة إلى قصور خدمات الرعاية الصحية المتاحة، يواجه الأفغان أيضا حواجز أخرى تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية، وذلك أساساً نتيجة لتكلفة وتحديات الحصول المادي عليها. فقد ارتفعت تكاليف خدمات الرعاية الصحية، في حين تعطي الأسر الأولوية لأموالها المحدودة للضروريات الأخرى، مثل الغذاء والوقود. ويساور المقرر الخاص القلق إزاء ميل الأسر إلى التماس الرعاية الصحية للفتيان أسرع

(32) أدخل القرار 2664 (2022) استثناءات إنسانية في جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام الجزاءات بموجب القرار 1267 (1999). لا يجوز للعمليات اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية أو غيرها من الأنشطة لدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية أن تنتهك تجميد الأصول الصادر به تكليف من مجلس الأمن، حتى لو أتيحت الموارد بشكل عرضي للجهات الفاعلة المستهدفة بهذه التدابير في العملية

(33) في 31 آب/أغسطس 2023، كانت نسبة لا تتجاوز 32 في المائة من احتياجات مجموعة الصحة ممولة، وفقاً لدائرة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

من التماس الرعاية الصحية للفتيات<sup>(34)</sup>. وتؤثر الهزات المناخية، مثل الجفاف والفيضانات، إلى جانب السياسات التقييدية، مثل شرط المحرم، على إمكانية الوصول المادي إلى الخدمات الطبية. فمنذ عام 2021، غادر كثيرون من المشتغلين بالمهن الصحية البلد، وستؤدي القيود المفروضة على تعليم الفتيات بعد الصف السادس إلى تقليل توافر الطبيبات وغيرهن ممن يعملن في مجال الرعاية الصحية. وبمرور الوقت، سيؤدي ذلك إلى عدم توافر الرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات على الإطلاق. وستكون هناك وفيات وأمراض يمكن الوقاية منها، وهو ما قد يصل إلى حد قتل الإناث وستكون السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع مسؤولة عنه ويجب مساءلتها بخصوصه.

64 - ويساور المقرر الخاص القلق من أن الشتاء القادم قد يكون كارثيا بالنسبة للأفغان. فوفقا للتقرير المعنون "التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان 2023"، ليست الوفاة بسبب البرد غير شائعة في أفغانستان، ولا سيما بين أشد الناس فقرا في البلد، وذلك بسبب نقص الخدمات الأساسية وتدني نوعية المساكن، حيث يعيش الكثيرون في خيام، وبعض ذلك نتيجة لعمليات الإخلاء. وتؤدي الحالة الاقتصادية المتردية، مقترنة بانخفاض المعونة الإنسانية، وقصور الحوكمة، والتمييز الشديد ضد النساء والفتيات، إلى تفاقم الحالة الخطيرة أصلا.

65 - ويلاحظ المقرر الخاص أن القيود التي تفرضها طالبان على تعليم المرأة وعملها وحريتها في التنقل سيكون لها أثر شديد على المستوى الحالي للنتاج المحلي الإجمالي وستضعف النمو الاقتصادي في المستقبل مع انخفاض دخل الأسر المعيشية. فكما هو مبين من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان 2023"، تظهر تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الخسارة الاقتصادية نتيجة لفقدان الفتيات سنة واحدة فقط من التعليم يمكن أن تترجم إلى خسارة قدرها 500 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي وأن الاستثمار الناقص مدى الحياة في تعليم الفتيات قد يمثل خسارة قدرها 1,3 بليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي. والقيود المفروضة على النساء قد أثرت بالفعل على إيصال المعونة وحفزت على تخفيض كبير في التمويل الدولي. فقد تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2023 تمويلا أقل بكثير مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أثر نهج طالبان إزاء القضايا الجنسانية على الثقة والتعاون مع المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن المساعدة الدولية، وفقا للتقرير المذكور أعلاه، لا تنقذ الأرواح فحسب، بل تساعد أيضا على إيجاد فرص عمل وسبل عيش يمكن أن تقيد ملايين الأفغان كل عام.

66 - وتسلط بيانات البنك الدولي الضوء على حدوث انخفاض في التضخم وارتفاع في قيمة الأفغاني وحدث تحسنات في إنتاج الغذاء. فقد بلغت الإيرادات المحصلة في الجزء الأول من العام 45 بليون أفغاني (حوالي 523 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة تقدر بنحو 8 في المائة، ترجع أساسا إلى الزيادة في الضرائب على الحدود والشركات<sup>(35)</sup>. غير أن المقرر الخاص يلاحظ أن الأفغان العاديين ما زالوا يكافحون

(34) منظمة أطباء بلا حدود، "العوائق المستمرة أمام الحصول على الرعاية الصحية في أفغانستان: تقرير أطباء بلا حدود"، 6 شباط/فبراير 2023. وهو متاح في الموقع [www.msf.org/persistent-barriers-access-healthcare-afghanistan](http://www.msf.org/persistent-barriers-access-healthcare-afghanistan).  
msf-report

(35) البنك الدولي، "المرصد الاقتصادي لأفغانستان"، العدد 2023/6. وهو متاح في الرابط <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/fa0c4e858c221e38c01d92fc2f0df7b3-0310012023/original/Afghanistan-Economic-Monitor-28-June-2023.pdf>

من أجل توفير الطعام على موائدهم نتيجة لانخفاض توافر النقد، ويعزى ذلك أساسا إلى انعدام فرص العمل، وإن كانت الأسعار قد استقرت. ويواجه الأفغان مشاكل يومية، حتى مع تخفيف القيود المفروضة على حد السحب في نيسان/أبريل 2023، ومن بين تلك القيود نقص الأموال المتاحة في البنوك، والأوراق النقدية ذات الجودة الرديئة، والاحتفاظ في البنوك مما يؤثر على إمكانية الوصول. ويلاحظ المقرر الخاص أن المصرف المركزي الأفغاني فقد جزءا من قدرته على التأثير في الأحداث الاقتصادية، وذلك أساسا بسبب عدم قدرته على طباعة الأفغاني وتجميد أصوله الأجنبية.

67 - ويحذر المقرر الخاص من الخطر الكبير المتمثل في وقوع ملايين الأفغان في براثن الفقر الطويل الأجل، نظرا للحالة الاقتصادية الهشة وارتفاع معدل الفقر. وتقوم سلطات طالبان بتحصيل تعريفات جمركية من الشركات الصغيرة وتحاول تنظيم الاقتصاد غير الرسمي. وقد أدت القيود المفروضة على الاقتصاد الرسمي إلى استخدام الشركات لنظام الحوالة لتحويل الأموال، مما يزيد من الافتقار إلى الشفافية ومن التهريب الضريبي. ولذلك، هناك حاجة إلى استعادة ودعم النظام المصرفي والمالي الرسمي على وجه السرعة. وتكمن قدرة السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع على وقف التدهور الاقتصادي الحالي في استعدادها لتحويل سياساتها نحو احترام القيمة المتساوية للمرأة والرجل والاستثمار في المؤسسات العاملة التي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام على المدى الطويل.

68 - ويلاحظ المقرر الخاص التطور الإيجابي المتمثل في إنشاء صندوق الشعب الأفغاني، الذي يشمل الاحتياطيات، التي تبلغ 3,5 بلايين دولار، والتي جمعتها الولايات المتحدة، من أجل مدفوعات محددة الهدف للمساعدة على استقرار الاقتصاد الأفغاني<sup>(36)</sup>. بيد أن المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء التأخير في صرف الأموال ويشدد على أهمية القيام بذلك لتعزيز قدرة المصرف المركزي الأفغاني على إدارة السياسة النقدية. ومن المهم استثمار الأموال في القطاع الخاص من أجل إنعاش هذا الجزء من الاقتصاد، بالنظر إلى أن الاعتماد الشديد على المساعدة الإنسانية ليس مستداما.

69 - وتؤثر القيود المفروضة على حصول المرأة على العمل والعمالة تأثيرا شديدا على المنظمات غير الحكومية المحلية، ولا سيما تلك التي تقودها النساء. وعلاوة على ذلك، تفضل عضوات الأسر المعيشية بشدة التفاعل مع العاملات في المجال الإنساني، اللواتي يقدمن منذ سنوات الخدمات والدعم للنساء والأطفال والفئات المهمشة، كما أن القيود المفروضة على العمالة تؤثر سلبا على ملايين الأفغان المحتاجين.

70 - وقد تلقى المقرر الخاص ادعاءات بأن قادة المجتمعات المحلية يعملون "كوسطاء" وأن المعونة تحوّل وجهتها عن أشد الناس احتياجا. ولوحظ أيضا أن بعض الجماعات، مثل المسؤولين الحكوميين السابقين والأفراد العسكريين، تخشى تقديم تفاصيل شخصية لكي تتلقى المعونة، خوفا من انتقام قادة طالبان المحليين. وهناك أيضا تقارير عن التدخل في إيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها ومرافقها.

71 - ويلاحظ المقرر الخاص الجهود التي تبذلها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع للحد من إنتاج الأفيون. غير أنه تلقى عددا متزايدا من الشهادات من أفغان تشير إلى أن الإدمان على المخدرات لا يزال يمثل مشكلة متنامية، بسبب الفقر، ونقص الغذاء، والبطالة، ومشاكل الصحة العقلية، وسهولة الحصول على المخدرات. ونهج السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في الاستجابة لهذه المسألة قاس وغالبا ما ينطوي على

(36) انظر الرابط <https://afghanfund.ch/files/af-press-release-june-23.pdf>.

الاعتقال التعسفي والعزل والعلاج المحدود، مما يؤدي إلى وصمة اجتماعية داخل المجتمع. ويجب على السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع حماية الحق في الصحة واحترامه وإعماله من خلال تخصيص أقصى قدر من الموارد المتاحة لضمان الحصول على خدمات صحية ميسورة التكلفة وجيدة، بما يشمل إمكانية الحصول على الوقاية الشاملة من المخدرات والعلاج من تعاطي المخدرات.

72 - ويلاحظ المقرر الخاص أن أي جهد تبذله الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب داخل البلد يتطلب تحليلاً شاملاً لحقوق الإنسان لمعالجة الأزمة المعقدة، التي يتمثل جزء أساسي منها في التأثير على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أهمية منع الظروف التي تؤدي إلى العنف والتطرف، بما يشمل المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. وسيكون من المستحيل تحقيق الأهداف الأمنية العالمية بدون بذل جهود متضافرة، تشمل معالجة مسائل مثل ارتفاع مستوى الفقر، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وعدم المساواة في أفغانستان.

## 1 - الحقوق الثقافية

73 - إن الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ويمكن أن يؤدي الحرمان منها إلى فقدان التراث الثقافي، فضلاً عن فقدان احترام التنوع والتماusk الاجتماعي والوصول إلى المعرفة وحرية التعبير. وبعد سقوط طالبان في عام 2001، ازدهر في البلد الفن والموسيقى الأفغانيان، اللذان يعود بعضهما إلى قرون كما أتاحت للموسيقيين والمغنين الأفغان فرص أداء فنونهم على محطات الإذاعة والتلفزيون، بحيث شارك موسيقيون من الذكور والإناث في برامج تلفزيونية مثل "النجم الأفغاني". وأقاموا حفلات موسيقية وعزفوا في حفلات الزفاف وغيرها من الاحتفالات. وقد تقلصت هذه الإنجازات منذ أن تولت طالبان السلطة مرة أخرى في آب/أغسطس 2021.

74 - فطالبان تعتبر الموسيقى مخالفة للإسلام وتعتقد أن الصوت البشري فقط هو الذي يجب أن ينتج الموسيقى، لحمد الله فقط. وفي حزيران/يونيه 2023، حظرت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الموسيقى في حفلات الزفاف في كابول. وقد ترك عدم تسامح السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع تجاه الموسيقى والفن الموسيقيين والفنانين عرضة للتهديدات والاعتداء والاعتقال والاحتجاز نتيجة لصورتهم العامة. ومن أجل التخفيف من هذه المخاطر، اختبأ كثيرون من الفنانين والموسيقيين أو غادروا البلد. ويواجه الفنانون والموسيقيون والمغنون مشاكل مالية وعاطفية ونفسية. واضطر الكثيرون إلى اللجوء إلى وظائف منخفضة الدخل، مثل النجارة، وإصلاح الأحذية، ومبيعات الأشياء المستعملة، والوظائف ذات الأجر اليومي، مثل الطلاب، كوسيلة للبقاء على قيد الحياة. والاستثناء المرحب به هو الأكاديمية الوطنية للموسيقى، التي انتقلت إلى البرتغال واستأنفت تقديم حفلات موسيقية في الخارج، بما في ذلك مؤخرًا في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

75 - وقد طمست طالبان خلال حكمها في تسعينيات القرن العشرين تماثيل بوذا الباميانية، التي اعتبرتها وثنية، ودمرت قطعاً مهمة من التراث الثقافي في المتحف الوطني وحظرت الممارسات الثقافية، بما في ذلك الموسيقى. ومنذ أن استعادت طالبان السيطرة على البلد في آب/أغسطس 2021، اقتصرحت محطات الإذاعة والتلفزيون على بث الموسيقى التي وافقت عليها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، مما يعني فعلياً تشغيل الأناشيد الدينية والمحتوى المماثل. وقامت مجموعة طالبان بتدمير الصور والتحف الفنية، بما في ذلك الآلات الموسيقية، الموجودة في المعهد الوطني الأفغاني للموسيقى. وعلاوة على ذلك، تحظر حيازة الآلات

الموسيقية، ويتعرض بانتظام الموسيقيون والفنانون الذين يعثر بحوزتهم على آلات موسيقية للتشهير والعقوبات العلنية، بما في ذلك الجلد والصفع والتحرش. ونتيجة لذلك، لجأ الموسيقيون إلى تفكيك آلاتهم وإخفاء أجزائها. وفي أواخر تموز/يوليه 2023، أحرقت طالبان في هرات آلات موسيقية قيمتها آلاف الدولارات. وكان السبب الذي قُدم تبريرا لذلك هو أن هذه الأدوات كانت مسؤولة عن الترويج لما اعتبرته طالبان "فسادا أخلاقيا"<sup>(37)</sup>.

76 - ويساور المقرر الخاص القلق أيضا إزاء الرسامات وفنانات المنمنمات اللواتي يواجهن التهديدات والرقابة والحظر والقيود. وقد أغلقت جميع صالات العرض والمدارس الفنية التي ترأسها نساء في كابل. في حين تخدم تلك الباقية الرجال فقط. ولا يزور صالات العرض القادرة على العمل سوى عدد قليل من الناس، لأن هذه الصالات تخشى حملات القمع التي تشنها طالبان وتقتصر على المال اللازم كي تعمل. ولم يؤثر الوضع على دخل وسبل عيش الفنانين والموسيقيين فحسب، بل أثر أيضا على حريتهم في التعبير عن شغفهم الفني. وأفغانستان طرف في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويحث المقرر الخاص السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع على إفساح المجال أمام حرية التماس مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، بما في ذلك عن طريق الفنون.

## 2 - الرياضة

77 - إن الحق في ممارسة الرياضة<sup>(38)</sup> يحمي حق كل فرد في ممارسة النشاط البدني والترفيه والرياضات التنافسية دون تمييز. وقد حرمت طالبان، منذ أن استعادت السلطة في أفغانستان، النساء والفتيات بشكل ممنهج من الحق في ممارسة الرياضة، وبالتالي حرمتهم من فوائد الصحة البدنية والعقلية التي تتحقق بالقيام بذلك. فالنساء اللواتي لديهن شهادة طبية تشير إلى أن لديهن مشاكل صحية تتطلب ممارسة الرياضة هن وحدهن المسموح لهن بالذهاب إلى صالة الألعاب الرياضية. ولم تعد المرأة حرة في الجري أو الركض، كما أن شرط أن تكون برفقة قريب ذكر يجعل حتى الذهاب في نزهة بسيطة أمرا صعبا.

78 - وقد لاذت بالفرار من البلد مئات الرياضيات نتيجة للتهديدات المباشرة والخوف من أن تجعلهن شخصياتهن العامة أهدافا للانتقام. ولا تزال أخريات في حالة توق شديد إلى المغادرة. وقد تمكن فريق كرة القدم النسائي الأفغاني، على غرار عدد قليل من الرياضيات والرياضيين الآخرين، من إعادة تجميع صفوفه في المنفى ومواصلة اللعب. بيد أن القيام بذلك كان له ثمن باهظ تمثل في انفصال لاعباته عن عائلاتهن وعدم قدرتهن على العودة إلى وطنهن.

## رابعا - خاتمة

79 - بعد عامين من انهيار جمهورية أفغانستان الإسلامية، لا يزال الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية يزداد حدة في أفغانستان حيث تعمق السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع التابعة لطالبان جهودها "لتطهير" المجتمع والحكم وفقا لنسختها من الشريعة والتقاليد الأفغانية. وقد تبين أن فكرة طالبان "المُصلحة"

(37) Kelly Ng، أفغانستان: طالبان تحرق آلات موسيقية "غير أخلاقية"، بي بي سي نيوز، 31 تموز/يوليه 2023. وهو متاح في الموقع [www.bbc.com/news/world-asia-66357611](http://www.bbc.com/news/world-asia-66357611).

(38) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 21 (2009) بشأن حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية؛ المؤتمر العام لليونسكو، المادة 1 من الميثاق الدولي المنفخ للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة.

فكرة خاطئة. فلا تزال حقوق النساء والفتيات هي الأكثر تضررا. فحرمان الفتيات فوق الصف السادس وحرمان النساء من التعليم، الذي بدأ العمل به "مؤقتا"، دخل الآن عامه الثالث وأصبح دائما فعليا، إلى جانب الممنوعات الأخرى، ومنها على سبيل المثال، الوصول إلى الحدائق العامة والصالات الرياضية والحمامات، ومؤخرا صالونات التجميل. ويتعرض الشيعة الهزارة وغيرهم من الفئات المهمشة للتهميش والضعف على نحو متزايد. وقد أصبح التزام طالبان بـ "العفو العام" الذي أعلنته موضع شك شديد نظرا لحجم عمليات القتل التي تحدث خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة. وقد ازدادت حملة القمع ضد المعارضة، ويستمر الحيز المدني والإعلامي في التقلص. واستخدام عقوبات "القصاص" و "الحدود" يعمل على تعزيز الحكم بالتخويف بدلا من سيادة القانون. والضوابط والموازن المتعلقة بإساءة استخدام السلطة التعسفية هزيلة. واللجوء إلى العدالة محدود للغاية، وهو غير موجود بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي يزداد وقوعهن ضحايا للزواج القسري وغيره من أشكال العنف. وعواقب ذلك وخيمة على الصحة البدنية والعقلية لكثير من السكان، الذين تأثروا بالفعل بأكثر من أربعة عقود من النزاع المسلح.

80 - وعلى الرغم من هذه التحديات (وبسببها أيضا)، يرحب المقرر الخاص بإمكانية الوصول إلى البلد ويقدرها، وكذلك تعامله المستمر مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع واعترافها بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة. ومن المهم توعية سلطات طالبان مرارا وتكرارا بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن أوجه قصورها فيها، وتزويدها بالتوجيه بشأن كيفية معالجة أوجه قصورها هذه وتذكيرها بأنها ستخضع للمساءلة عن الانتهاكات. ويحث المقرر الخاص أعضاء المجتمع الدولي على أن يعتادوا على إثارة الشواغل والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان عندما يجتمعون مع طالبان، وأن يوضحوا أن إحرار تقدم في مجال حقوق الإنسان شرط مسبق لمناقشة مسائل أخرى كثيرة. غير أن المقرر الخاص يذكر بأن حقوق الإنسان هي مجموعة أساسية من المعايير المبدئية، وليست ورقة مساومة للاعتراف الدولي. وأي ادعاءات من السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع فيما يتعلق بإنجازاتها في مجالات أخرى، مثل الأمن ومكافحة الفساد والمخدرات وإدارة الاقتصاد، تقوضها الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، ولا سيما التمييز المنهج ضد نصف السكان الأفغان. وبغية إحلال السلام والأمن الدائمين، يجب أن يحكم بلد متنوع مثل أفغانستان وفقا لمبادئ شاملة وتشاركية حقا، تركز على احترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة لجميع مواطنيه.

## خامسا - التوصيات

81 - يكرر المقرر الخاص التوصيات الواردة في تقاريره الثلاثة السابقة.

82 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع بما يلي:

(أ) التراجع العاجل عن السياسات والتوجيهات التمييزية التي تقيد حقوق النساء والفتيات وحرمانهن الأساسية واستعادة جميع حقوق الإنسان الأساسية، مع الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل، بما يتماشى مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أفغانستان، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

'1' الرفع الفوري للحظر المفروض على تعليم النساء والفتيات فوق الصف السادس وفتح

المدارس لجميع الأطفال، بمنهج دراسي يفي بالمعايير الدولية؛

- 2' الاستعادة الفورية لحق المرأة في العمل لدى الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والخدمة المدنية، والقضاء وغير ذلك من المنظمات والأعمال؛
- 3' ضمان التمثيل المتساوي والمشاركة المجدية للنساء والفتيات، من جميع الفئات الدينية والإثنية، في جميع عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن؛
- 4' ضمان تمتع جميع النساء والفتيات بحرية التنقل والحق في أوقات الفراغ، بما في ذلك الحق في المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية؛
- (ب) اتخاذ تدابير لمنع حالات العنف ضد النساء، بما يشمل النساء المحتجات والسجينات، والتحقيق فيها، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم التعويضات؛
- (ج) إعادة قانون القضاء على العنف ضد المرأة؛
- (د) ضمان إمكانية حصول النساء والفتيات في جميع أنحاء أفغانستان على خدمات صحية جيدة، بما يشمل خدمات الصحة العقلية والجنسية والإنجابية؛
- (هـ) معالجة حالة الأطفال للحيلولة دون وقوعهم ضحايا للعمل القسري والتخريب والاتجار بالبشر واتخاذ تدابير فعالة للتصدي للممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والباطشا بازي؛
- (و) ضمان حماية أرواح الأطفال وأمانهم وسلامتهم، بما في ذلك عن طريق مضاعفة الجهود فورا لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، من خلال نهج محدد الهدف واستراتيجية طموحة وشاملة تهدف إلى إنهاء الإصابات بين المدنيين الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلا عن توعية الأطفال والمجتمعات المحلية بشأن التدابير الوقائية؛
- (ز) حماية وتعزيز الشمول وعدم التمييز ضد الجماعات والأشخاص ذوي خلفيات الأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك من خلال:
- 1' الإلغاء السريع لأي قوانين أو سياسات أو ممارسات تميز ضد الأفراد والجماعات على أساس هويتهم الإثنية ومعتقدهم الديني؛
- 2' إنهاء ومنع التمييز والعنف، مثل عمليات الإخلاء القسري أو تدمير الممتلكات أو المزارع، مع ضمان الأمن في أماكن العبادة والمؤسسات التعليمية لهذه الجماعات؛
- 3' ضمان التمثيل الكامل والمجدي لمجموعات الأقليات الإثنية والدينية في جميع عمليات صنع القرار التي لها تأثير مباشر على حياتها؛
- (ح) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير وإمكانية الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك من خلال توفير بيئة مواتية لكل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام للقيام بأنشطته، دون عائق أو خوف من الانتقام، والتحقيق في حالات التخريب والهجمات ضدهما ومحاسبة الجناة، وفقا للمعايير الدولية؛
- (ط) الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد الذين اعتقلوا لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛

(ي) حماية جميع الأفغان من التهديدات التي تشكلها أي جهات فاعلة على حياتهم وأمنهم، والتعهد، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بإجراء تحقيقات واتخاذ تدابير للمساءلة عن الهجمات، بما في ذلك الهجمات على الطوائف العرقية والدينية، مثل الهزارة والشيعية والصوفيون والسيخ؛

(ك) منع جميع حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب وسوء المعاملة التي يرتكبها المسؤولون أو غيرهم ممن يتصرفون نيابة عنهم، والتحقيق فيها على وجه السرعة وبشكل شامل، ومعاينة الجناة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بعد محاكمات عادلة؛

(ل) حظر التعذيب صراحة، تماشياً مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(م) إلغاء جميع مراكز الاحتجاز غير الرسمية والإفراج الفوري عن المحتجزين فيها؛

(ن) الاحترام الكامل للعفو العام المعلن واتخاذ تدابير لوقف جميع الأعمال الانتقامية ضد أعضاء المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والأمنيين السابقين؛

(س) إنشاء عملية مصالحة بين الأفغان تشمل قضايا نوع الجنس والإثنيات والدين وقائمة على المجتمع المحلي لتحديد مستقبل البلد، بما في ذلك إطار قانوني يعكس تطلعات الشعب وسياقه التاريخي والاجتماعي والثقافي، مع حماية جميع حقوق الإنسان الخاصة به، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الجسيمة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ع) مواصلة وتعزيز التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع آليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

83 - ويوصي المقرر الخاص بأن يقوم المجتمع الدولي والدول الأعضاء بما يلي:

(أ) ضمان اتباع نهج موحد قائم على حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية في التعامل مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع؛

(ب) التشاور مع النساء الأفغانيات الموجودات داخل البلد والموجودات في الشتات كشريكات لتوجيه أولويات السياسات وصنع القرار؛

(ج) ضمان أن تكون أي وفود تتعامل مع السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع أو تزور أفغانستان متوازنة جنسانياً وأن تدمج في جميع المناقشات الإصرار على احترام معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل؛

(د) ضمان توفير الموارد الكافية، عن طريق زيادة المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الأفغاني، التي تعتبر أساسية للاستجابة الإنسانية، ولا سيما الحق في الغذاء الكافي ومستوى معيشي لائق، والصحة، والعمل، والتعليم، والحماية القانونية؛

(هـ) توسيع سبل التمويل بما يتجاوز خطوط التمويل الإنسانية البحتة، لتشمل الدعم السياسي والمالي للمبادرات التي تعزز احترام حقوق الإنسان، مثل إمكانية وصول النساء والفتيات إلى العدالة، ولبرامج التوعية بإزالة الألغام، التي تحمي الأطفال بشكل خاص، بما في ذلك من خلال منح مرنة متعددة السنوات للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما أولئك الذين يعملون من أجل حقوق النساء والفتيات، ودعم وسائل الإعلام الأفغانية ومنظمات الدعوة الإعلامية داخل البلد وخارجه؛

(و) تعزيز آليات ضمان المشاركة المجدية لجميع الفئات، بما في ذلك النساء، في تخطيط المساعدة الإنسانية وصنع القرار الخاص بها وإيصالها ورصدها، وضمان توزيعها بشكل منصف، بما في ذلك من قبل عاملات، مع إعطاء الأولوية للفئات المحرومة، وتعزيز التدابير الرامية إلى منع وكشف تحويل وجهة المعونة وزيادة شفافية الإبلاغ المالي؛

(ز) اعتماد تدابير تمهد الطريق لانتعاش الاقتصاد، بما في ذلك تنفيذ الاستثناء الإنساني من نظام الجزاءات الدولية، لضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ح) ضمان أن أي إفراج عن الاحتياطات الأجنبية يخضع للضمانات، مع ضمان توافر الأموال للصيرفة المركزية وللإجراءات الإنسانية التي تعود بالنفع على جميع الشعب الأفغاني؛

(ط) مواصلة تيسير إعادة التوطين الآمن للأفغان المعرضين للخطر في بلدان أخرى وزيادة قبول اللاجئين الأفغان، بما في ذلك على أساس الاضطهاد الجنساني، تماشياً مع توصية المقرر الخاص الواردة في تقريره المشترك السابق؛

(ي) ضمان حماية حقوق الإنسان للاجئين الأفغان في البلدان المضيفة وتوفير الأمن القانوني والمادي والاقتصادي الكافي لهم، وإمكانية حصولهم على التعليم والخدمات الصحية، ومعاملتهم بكرامة، بما في ذلك عن طريق تمويل منظمات حقوق الإنسان التي تدعمهم؛

(ك) دعم آليات التحقيق والمساءلة الدولية وبدء عمليات المساءلة في الولايات القضائية المحلية، من خلال ممارسة الولاية القضائية العالمية، عن الانتهاكات السابقة والحالية من قبل جميع أطراف النزاع في أفغانستان.

84 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) ضمان أن جميع التعاملات مع المحاورين الأفغان، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والتقنية، تبدي نهجا يركز على حقوق الإنسان ويُدمج المنظور الجنساني؛

(ب) الحفاظ على التزام بتوظيف النساء الأفغانيات بشكل آمن وضمان التنوع الإثني بين الموظفين؛

(ج) توجيه أولويات التخطيط والبرمجة والدعوة والسياسات من خلال المشاركة المعززة للمرأة ومجموعة متنوعة إثنياً من الأفغان ومنظمات المجتمع المدني؛

(د) مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ودائرة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان البالغة الأهمية في أفغانستان؛

(هـ) مواصلة دعم التحقيقات الدولية أو المحلية القائمة في انتهاكات حقوق الإنسان وآليات المساءلة ذات الصلة عند الطلب.